

## اقتصاد

بعد كل اللفظ على أسعار السيارات  
لجنة حكومية لدراسة تكاليف  
السيارات المجمعّة محلياً

| علي محمود سليمان

تعمل الحكومة على تشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة تكاليف جميع السيارات لدى المعامل المحلية، على أن تتضمن اللجنة ممثلين ومختصين في مجال تصنيع السيارات من وزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة، لتقوم هذه اللجنة بدراسة تكاليف تصنيع السيارات محلياً ووضع أسعارها النهائية.

جاء ذلك بموجب كتاب وجهه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) وجهه لوزراء المالية والاقتصاد والصناعة بتاريخ ٢٧ الشهر الجاري، معلماً بأن موضوع تجميع السيارات لقي الكثير من الأحاديث والأخذ والرد عبر صفحات التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإلكترونية لجهة التشكيك بإنجاز عمليات تجميع فعلية في سورية، وإنما استيراد سيارات شبه جاهزة بالتواطؤ مع البعض في الجمارك، وهذا ما لا تتبناه «الوطن» لعدم وجود أي وثائق، إلا أن الحكومة مهتمة بمتابعة هذا الموضوع، بحسب تأكيدات مصادر حكومية مسؤولة.

الجدير بالذكر أن قطاع تجميع السيارات في سورية كان قد توقف منذ العام ٢٠١٢ نتيجة ظروف الأزمة والحرب على الإرهاب، فتوقفت شركة «سيامكو» المنتجة لسيارة «شام» عن العمل نتيجة صعوبة إصصال قلم السيارات ومكوناتها إلى العمل في مدينة عدرا الصناعية بريف دمشق، وهي التي كانت تنتج قرابة ٢٥ سيارة يومياً قبل بدء الأزمة في سورية.

وقد عاد هذا القطاع للتعاوي والنشاط منذ منتصف العام الماضي بعودة شركة سيامكو للعمل وإنتاجها لثلاث سيارات أوتوماتيك وطرحها في الأسواق وهي بأسعار ٧,٨ ملايين ليرة سورية و ٧,٥ ملايين ليرة سورية و ١١,٩ مليون ليرة سورية، وذلك بعد أن تم تخصيص «الشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات- سيامكو» بمبلغ مليوني دولار لدعمها في إعادة عجلة الإنتاج لعملها.

وبالتوازي، أعلنت الشركات الخاصة عن بدء طرحها نماذج من سياراتها المجمعّة محلياً وهي لشركات حصلت على تراخيص من شركات صينية وكورية بعد غياب زاد على ٦ سنوات، حيث تسعى شركات للوصول إلى تصنيع مكونات السيارات المجمعّة محلياً بنسبة ٤٠ بالمئة.

## | المحرر الاقتصادي

أنفق في سورية خلال عام ٢٠١٦ من الحكومة والمواطنين نحو ٧٦٠٧ مليارات ليرة سورية، وذلك على الاستهلاك والاستثمار، بما يعادل نحو ١٦,٥٤ مليار دولار أمريكي (على أساس وسطي ٤٦٠ ليرة لسعر صرف الدولار)، وهذا ما يسمى الطلب الداخلي في الاقتصاد، إذ يتم حسابه بطرح قيمة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي، لكونها تستهلك خارج البلد، وإضافة قيمة المستوردات، لكونها تستهلك داخل البلد، بطبيعة الحال، معلماً بأن بين ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة من الطلب الداخلي يلبى عبر المستوردات (المسجلة وفق بيانات جمركية نظامية).

تم حساب قيمة الطلب الداخلي في سورية عام ٢٠١٦ بناء على بيانات المجموعة الإحصائية الأخيرة (٢٠١٧) التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء منذ فترة قصيرة على موقعه الإلكتروني الرسمي.

وبإجراء بعض الحسابات البسيطة، نجد أن وسطي الإنفاق اليومي في البلد، خلال عام ٢٠١٦، يبلغ نحو ٢٠,٨٤ مليار ليرة سورية، بما يعادل ٤٥,٣ مليون دولار أمريكي، لتبلغ حصة الفرد وسطياً، من الإنفاق (على الاستهلاك والاستثمار) نحو ٨٧٤ ليرة سورية يومياً، أي ما يعادل نحو ١,٩ دولار أمريكي، وهذا ليس ما ينفقه كل مواطن، بحد ذاته، وإنما معدل لتخصيبه مما تتفقه الحكومة وكل المواطنين على الاستهلاك والاستثمار خلال العام.

بالمقارنة مع سنوات الحرب السابقة (من عام ٢٠١١) يظهر أثر انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل واضح في الطلب الداخلي، فبينما يتضاعف الرقم خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١١ بالليرة السورية، نجد أنه ينخفض بأكثر من ٧٨,٦ بالمئة مقوماً بالدولار الأمريكي، بمعنى أن الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار خلال عام ٢٠١٦ يقل

عن ٢١,٤ بالمئة عما كان يتبقى في عام ٢٠١١ من المواطنين والحكومة بالدولار الأمريكي، بناء على وسطي أسعار الصرف الرسمية.

وبالتفصيل، أنفق في سورية، أكثر من ٧٧,٣٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١، انخفض في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٧,٤ بالمئة، إلى نحو ٥٦,٢ مليار دولار أمريكي، وعمق انخفاضه في عام ٢٠١٣ بنسبة نحو ٣٩,٩ بالمئة، مقرباً من مستوى ٣٣,٨ مليار دولار أمريكي، لينخفض مجدداً في عام ٢٠١٤، وبنسبة ٢٤,٥ بالمئة، مسجلاً مستوى ٢٥,٥ مليار دولار أمريكي، وواصل انخفاضه في عام ٢٠١٥، وبنسبة ١٥,٥ بالمئة، مسجلاً أكثر من ٢١,٥ مليار دولار، عمقاً انخفاضه مجدداً في عام ٢٠١٦، إذ سجل نحو ١٦,٥٤ مليار دولار، منخفضاً بنسبة ٣٣,٢ بالمئة.

وبينما كان نصيب الفرد اليومي من الطلب الداخلي أكثر من ١٠ دولارات في عام ٢٠١١، انخفض إلى ٧,١١ دولارات عام ٢٠١٢، وإلى ٤,١٧ دولارات عام ٢٠١٣، وإلى ٣ دولارات عام ٢٠١٤، وإلى ٢,٥٣

«رسمياً»: ٤٥,٢ مليون دولار  
إنفاق السوريين كل يوم من عام ٢٠١٦

من المعنيين بالشأن، ولعل أبسط سيناريو مضاعفة الرقم مرة واحدة، أي ضرب الأرقام الواردة السابقة بالرقم ٢، وباستخدام هذا السيناريو، يصبح إجمالي الطلب الداخلي الأقرب إلى الواقع نحو ١٢,٥ ترليون ليرة سورية عام ٢٠١٦، ما يعادل نحو ٤١,٧ مليار دولار أمريكي، بوسطي يومي تقديري يزيد على ٣٣ مليار ليرة سورية، بما يعادل ٩,٦ ملايين دولار أمريكي، على حين تبقى معدلات ونسب التراجع ثابتة لكوننا ضربنا كل الأرقام بنفس الرقم.

يشار إلى أن الهدف من عرض تلك البيانات، هو الإضاءة، إحصائياً، على تداعيات الحرب على سورية والعقوبات الأحادية الجانب (الأمريكية والأوروبية) الجائرة؛ على صعيب الطلب الداخلي، الذي يعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة، وتبرز أهميته أكثر بإجراء مقارنات مع دول أخرى قريبة للوضع الاقتصادي لسورية، إلا أن حالة الحرب تبعد تلك المقارنات عن الموضوعية.

دولار عام ٢٠١٤، وصولاً إلى ١,٩ دولار عام ٢٠١٦. الجدير بالذكر أن تلك الأرقام المعتمدة على البيانات الرسمية تعاني عدة نقاط ضعف، ولعل أبرزها أنه حساب إجمالي الناتج المحلي لا يتضمن أنشطة الاقتصاد غير المنظم والأهلي، الذي يسمى اقتصاد الظل، كما إن الأرقام الصادرات والواردات تعتمد على بيانات الجمارك بشكل رئيس، معلماً بأن الأرقام الحقيقية أعلى من المصرح عنها من الفعاليات التجارية والصناعية وغيرهم ممن يقومون بالاستيراد والتصدير، نهرياً من الكشف عن حقيقة أحجام عملهم، وبالتالي تخفيف الضريبة، وتهرباً من الرسوم ومن إعادة القطع الأجنبي، ما يصعب تقدير الحجم الحقيقي للطلب الداخلي، إضافة إلى المهربات التي يتم استهلاكها داخلياً، كل ذلك يجعل رقم الطلب الداخلي الذي تم حسابه بمطابقة مؤشر للحد الأدنى من الإنفاق، ويمكن استخدام طريقة السيناريوهات، للاقترب أكثر من الواقع، وذلك بمضاعفة رقم الطلب الداخلي بعد جمع معلومات

## تناقض في حساب نسب الأرباح بين «المالية» و«التموين»

حمدان لـ«الوطن»: مستعدون لتدوير خسارة أي تاجر  
لخمس سنوات سابقة في حال قدم بيانات نظامية

| صالح حميدي

بحث وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس نسب الأرباح على المكلفين بحضور عدد من الفعاليات التجارية والصناعية والحرفية، حيث برز إلى السطح التناقض في احتساب هذه النسب بين وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهذا بحسب بعض التجار أبرز نقاط الاختلاف بين الوزارتين.

وفي تصريح لـ«الوطن» تحدث نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وممثل الغرفة في الاجتماع عن استمرار هذا التناقض بين الوزارتين، حيث تتم دراسة نسب الأرباح بشكل دوري في وزارة التجارة الداخلية، مبيناً بأن وزارة المالية عند تحصيلها للسلف على البضائع عبر المناقذ الحديوية والمرافق والمطارات تحسب نسبة من ١٠ إلى ٢٠ بالمئة أرباحاً على هذه السلف، حيث تعتمد هذه النسب بماقتراض أن البضائع تريح حتى ٢٠ بالمئة، وذلك خلافاً لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تمنع تحقيق البضائع ربحاً أكثر من ٥ بالمئة.

من جانبهم أشار حمدان بعض التجار إلى أن غياب التنسيق بين الوزارتين يؤثر سلباً على الأعمال وعلى الحراك الاقتصادي في الأسواق المحلية،



إليه وزارة المالية، هو الذي يحدد نسب الأرباح، وهناك معدلات واضحة خاصة به، حيث يشترط هذا النظام على التاجر (أو المكلف) تقديم دفاتر نظامية بالبضائع، ورقم أعمال صحيحاً، وغيرها من البيانات المالية، بدقة، حتى لو كان خاسراً، فعندها سوف تحسب وزارة المالية له هذه الخسائر مع إمكانية تدويرها على مدى خمس سنوات -بمعنى تنزيل الخسارة التي لا يستوعبها المكلف في سنة معينة من أرباح خمس

حيث لم تكن وزارة المالية تعتمد تلك النسب، وقد تم رفعها منذ سنتين إلى الضعفين، منوهين بأن السلفة لا يتم إعادتها إلى أصحاب البضائع ولم يحصل أن قامت وزارة المالية بإرجاعها ولا مرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول الموضوع بين وزير المالية أمون حمدان أن الوزارة ليس لها علاقة بإجراءات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشيراً إلى وجود نظام ضريبي محتم

## رؤية وزارة الإدارة المحلية:

معالجة مناطق السكن العشوائي  
وتعزيز حماية الملكية العقارية

| الوطن

قانون الرسوم العقارية ومشروع قانون التشريع العقاري الموحد وهما قيد الدراسة. ومن محاور عمل الوزارة كذلك تطوير المدن والمناطق الصناعية والحرفية والتوسع في إحداثها من خلال تنفيذ البنى التحتية لشرائح جديدة في المدن الصناعية لتأمين مقاسم تلبية الطلب المتزايد وتنفيذ البنى التحتية للمناطق الصناعية والحرفية في محافظتي طرطوس واللاذقية حتى نهاية العام الجاري بحسب المصروفة.

ووعدت الوزارة بتعزيز منظومة النقل الداخلي لتحقيق خدمة جودة مناسبة عبر شراء وإصلاح الباصات اللازمة لتطوير عمل شركات النقل الداخلي.

وحددت الوزارة مدة سنة لتحسين الواقع البيئي من خلال متابعة مشاريع الصرف الصحي في وتنفيذ وحدات معالجة في المدن الصناعية واتتماد الطاقات المتجددة في إدارة الشوارع.

وتسعى الوزارة إلى تطوير الهيكلية الإدارية عبر إعداد النظام الداخلي والهيكلية مع وزارة التنمية الإدارية والملاك العددي بالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارتي المالية والتنمية الإدارية.

ولفتت إلى إعفاء ٥٠٥ أعضاء مجالس محلية بـ٣١٦ رئيس مجلس من خلال برامج التقييم والمراقبة وتقارير دورية بهذا الخصوص.

تضمنت المصروفة التنفيذية لوزارة الإدارة المحلية رؤيتها المقدمة لرئاسة مجلس الوزراء العديد من محاور العمل والبرامج والمشاريع الخاصة بعمل الوزارة وخططها القادمة، ومن أبرز هذه المحاور معالجة مناطق السكن العشوائي عبر خطوات تتركز على ضبط وتحديد مناطق السكن العشوائي ووضع أولويات للتدخل في معالجتها.

ووعدت الوزارة من خلال رؤيتها (حصلت «الوطن» على نسخة منها) بإعداد دراسة متكاملة لمعالجة منطقة الشراع الجنوبي في مدينة حماة كجربة أولية وهي تلقى تقارير دورية ضمن هذا الإطار وتعمل على هذه المشاريع بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وتضمنت رؤية الوزارة أيضاً العمل على محور تحسين الخدمات العقارية وتعزيز حماية الملكية العقارية، والعمل على هذا المحور من خلال عدة برامج تنفيذية أبرزها تبسيط الإجراءات وتطوير تقديم الخدمة العقارية حتى نهاية العام ٢٠١٨، وأتمتة المصالح العقارية لخمس ملايين عقار لغاية النصف الأول من العام ٢٠٢٠، وتستمر على العمل بمشروع قانون إعادة تكوين الصحائف العقارية التالفة والمفقودة ومشروع تعديل

سنوات ماضية يشترط أن تكون متصلة- إلا أن هذا ما لا يريده التجار. وبين حمدان أنه على التاجر أن يقدم بيانات وفواتير وقيوداً وتقارير محاسبية مدققة، ليتم وفقاً احتساب الضرائب ونسب الأرباح، وفي حال لم يقدم مثل هذه البيانات والقيود المحاسبية: سوف تضطر وزارة المالية إلى اللجوء لاعتماد النسب التي تقرها الدوائر المالية.

وختم وزير المالية بالتشديد على أن الحل يتمثل بأن يعمل التجار بشكل نظامي فيتم احتساب تلك النسب بشكل نظامي.

أحد أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين بين في حديث لـ«الوطن» أن القانون يشترط على المكلف إبراز دفاتر وقيود منتظمة وكاملة تظهر أرباحه الحقيقية إلا أنه يستحيل على المكلفين في سورية أن يقدموا هذه القيد المنتظمة والكاملة بشكل تامين الوثائق والمستندات.

وأشار إلى أن وزارة المالية تلجأ إلى التكليف بشكل تقديري ومباشر اعتماداً على عيصرين فقط هما رقم العمل ونسبة الربح، حتى لو قدم المكلف وأبرز جميع القيد المحاسبية والوثائق المطلوبة، نافياً قيام وزارة المالية بتدوير أية خسارة لأي مكلف من أصحاب المنشآت أو المعامل أو الورش والحرف منذ عقود، إلا ما ندر.

## حسب بيانات الربع الأول ٢٠١٨

## «الصناعة» باعت ٢٠ بالمئة من توقعاتها!

مالية بين بعض الشركات وجهات عامة مختلفة جعل بعضها يعجز عن تسديد رواتب العاملين فيها، إضافة إلى الروتين والتأخير لدى المصارف السورية في تلبية الاعتمادات والحوالات الواردة.

وبخصوص التسويق أوضح التقرير أن هناك انخفاضاً في الكميات المصدرة من المنتجات بسبب العقوبات الاقتصادية مع عدم قدرة الشركات على تسويق منتجاتها لأسباب متعلقة بالنقل، وقلة الاعتمادات المخصصة للدعاية والإعلان، باعتبار أنه لا شركات تسويقية متخصصة محلية ودولية تساهم في تسويق المنتجات الصناعية ودراسة الأسواق الجديدة، وعزوف الموزعين والموردين عن التعامل مع الشركات العامة بسبب كثرة الإجراءات الروتينية من عقود وأمينات وطوابع ورسوم وضرائب وتحولهم إلى التعامل مع القطاع الخاص، إضافة إلى عدم وجود دعم اقتصادي للمنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي أسوة بالدول كافة.



الإدارية والمالية والتشريعية التي يعاني منها والتي تجعله غير قادر على منافسة القطاع الخاص أو السلع المستوردة.

كما إن هناك ضعف السيولة المالية لبعض الشركات ما يؤثر سلباً في تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية وأن وجود تشابكات

استمرارية توافر حوامل الطاقة من غاز وكهرباء ومازوت ونقص الكوادر الفنية المتخصصة. وفي المجال المالي والإداري، اعتبر التقرير أن النظام الإداري الحالي للقطاع العام الصناعي غير قادر على التماشي مع متطلبات المرحلة اللازمة لإدارة شركاته، وذلك بسبب القيود

وحدة المنتج من النفقات الثابتة. وأوضح التقرير أن هناك صعوبة في تأمين بعض المواد الأولية بسبب الظروف السائدة وإحجام الكثير من الشركات العاملة في الاشتراك في المناقصات، مع صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الرئيسة والمواد الأولية في بعض الشركات وعدم

متوقعة وهذا أمر لا يمكن تجاهله، إضافة إلى صعوبة تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وخاصة ذات القيم الكبيرة.

وفي مجال الخطة الإنتاجية، فهناك مشروعات متوقفة في بعض الشركات بسبب الظروف الراهنة إضافة إلى العقوبات الاقتصادية مع صعوبة تأمين القطع التبديلية اللازمة لبعض التجهيزات والآلات وصعوبة تنقل العمال بسبب الأحداث الأمنية، والأهم تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة سواء بسبب المشكلات الفنية أم المشكلات التشغيلية، ما أدى إلى اختناقات وتراجع في المواصلات، إضافة إلى ظهور مشكلة رواتب العمال في الشركات الواقعة في المناطق الساخنة التي طالها التخريب وتوقف الإنتاج واستمرار عبء رواتب العاملين في الشركات المتوقفة عن العمل ما أقل كاهل هذه الشركات بالديون وادى إلى تآكل قيمة الموجودات الثابتة وتحميل النفقات الثابتة كافة على الكمية المتدنية من الإنتاج الفعلي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في نصيب

هناك غانم

بلغت مبيعات وزارة الصناعة ومؤسساتها وشركاتها نحو ٥٢ مليار ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٨)، بينما كان المخطط بيع بنحو ١٧٣,٢ مليار ليرة، أي بنسبة تنفيذ ٣٠ بالمئة، على حين بلغت قيمة الإنتاج ٥٥,٤ مليار ليرة، وبلغ المخطط للإنتاج الفعلي ١٧٣ مليار ليرة أي بمعدل تنفيذ ٣٢ بالمئة، وتركز العجز في أربع مؤسسات هي السكر والكيماويات والإسمنت والتنجسية.

وذكر تقرير الوزارة الربعي الأول للعام ٢٠١٨ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن الأرباح بعد الضريبة في المؤسسات الصناعية بلغت نحو ٤,٤٢ مليارات ليرة، منها أرباح ٩,٥ مليارات ليرة، وعجز ٥,٢٦ مليارات ليرة.